كائن اومستقرا ومضارعهما وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم
او في اليوم والخروج غدا او في الغد ويقدر بكائن لو استقر ان اريد المضي فهذا هو
الصواب وقد اغفلوه مع قولهم نحو زيد قائما ان التقدير اذا كان قائما
ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل والا فوق ثم قال وان جملت المعنى
باذلم تدر اريد الماضي او الحال او الاستقبال فتقدر الوصف قال الدماميني
كيف يقدر مع الجهل بما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وعلى
هذا الا تهافت انتهى وقد اشار الشيخ الى انه كما قال الشمني لا تهافت
في تقدير الوصف بقوله لانه اي الوصف صالح للازمنة كلها دون غيره وان
كان حقيقة في الحال محذوفين اي مستقر اي استقر وحويا لقيام القرينة
وسد الظرف مسده فلا يقال زيد كائن في الدار وذلك المتعلق المحذوف
من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه المصنف في الاوضح لا الظرف وانما الملق
عليه اي على الظرف الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما اي بين الظرف
والمحذوف الا شذوذا وظاهر كلامه في الاوضح ان المتعلق لا يكون الا كونا
مطلقا وبه صرح في التسهيل قال المصنف في المغني وهو اي كون المتعلق
كونا مطلقا شرط لجواز الحذف وقال الرضي وينبغي ان يكون ذلك العامل
المتعلق من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل
ليكون الظرف دالا عليه ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لئلا
القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده فلا يقال زيد كائن في الدار وقال
ابن جني يجوز اذا دل عليه دليل ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده نعمناه
ساكنا غير متحرك وليس معناه كائنا وصرح المصنف فيه اي في المغني بجواز
تقدير الكون الخاص لدليل ويجوز حذفه حينئذ اي دلت دلالة الدليل
عليه وعليه خرج قولهم من لي كذا اي يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير يقتل او يقتل لا كائن اللهم

الا

والثاني

الا ان يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كائن بقتل الحر فيه تكلف
بتقدير اربعة الكون وفاعله والمضافان بل خمسة لان كلا من
المصدرين لابد له من فاعل والاصل اي الغالب والراجح او القاعدة
فيه اي في المتعلق المحذوف ان يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل
مع معمولاتها في انها مقدمة عليها نحو في الدار زيد وقد يعرض ما يقتضي
ترجيح تقدير موخرا عن الظرف وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار
زيد لان المحذوف هو الخبر واصل الخبران يتاخر عن المبتدا نحو اما في الدار
فزيد لان اما لا يليها الفعل ونحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها اسم منويا
وفيه اي في المغني ايضا ويلزم من تقدير المتعلق فعلا ان يقدره موخرا
في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا ونظر في هذا
بعضهم بان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعليا في باب المبتدا
هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف
والتقدير واجيب بان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فما امتنع
في الملفوظ امتنع في المقدر وان كانت علة المنع لا توجد في المقدر وفي
حاشية الكشاف للتفتازاني ان مما يجب التنبيه عليه انه اذا قدر
في الظرف كان او كاين اي ماض او اسم فاعل فهو اي المقدر من كان التامة
بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو وسيأتي تفسير اللغو
لا من كان الناقصة والا اي وان لم يكن من كان التامة بل كان من
كان الناقصة لكان الظرف واقعا في موضع الخبر بتقدير كان اخرى
وتسلسل التقديرات فائدته اعلم ان الظرف عندهم اي النحاة
باعتبار متعلقه بفتح اللام قسمان الاول مستقر بفتح القاف والثاني
لغو واذا اردت بيانهما فالمستقر لغة من استقر بمعنى ثبت وسكن
واصطلاحا ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو قوله تعالى وعند